الخرينج مترئسا جانبا آخر من الجلسة

التصويت على هيئة أسواق المال (تصوير: صالح محمد)

5 سنوات وغرامة 10 آلاف دينار للتداول الوهمي

خليل الصالح: نبارك إقرار هذا القانون ونشكر رئيس المجلس ونقول للجميع: جهزوا فلوسكم حق السفرة بالصيف

العمر: 500 ألف مليون متر مربع صفقة أرض المعارض وهناك ترتيبات تتم حالياً لبيعها.. نحن ضد إهدار المال العام

الطريجي: نحن شركاء في حماية أصول الدولة وطلب لجنة حماية المال العام مستحق لوجود آلية في بيع الشركات الحكومية

الحريص متحدثا

عاشور: هناك من يأخذ الأشياء التي لا يستطيع الحصول عليها مباشرة من البلدية والحكومة عن طريق شراء الشركات

العبدالله يقدم

طنا: قدمت سؤالاً حول جوازات كانت تباع للبدون بعشرين ألف دينار وهي مزورة وبعلم الضباط واللجنة المركزية

دشتي: قضية البدون استفحلت ومن غير الطبيعي ولا المقبول عدم معرفة تبعية جهاز معالجة أوضاعهم

رأي ورد بين معيوف والدويسان

جانب من الجلسة

الوزير يبي يشتغل وهذا ما نريده .. لان كثيرا من المشاكل التي تعاني منها هي القصور في العنصر البشري.

محمد طنا عن سؤاله لوزير الداخلية لتزويده باسماء الموظفين بالجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية: انا مقدم السؤال لوزير الداخلية من شهر سبتمبر ٢٠١٣ وحتي الان لم تات الاجابة وهذا مخالف للائحة .. الجوازات كانت تباع للبدون بعشرين الف دينار وهي جوازات مزورة وبعلم الضباط واللجنة المركزية .. واللافتات والاعلانات معلقة باللجنة المركزية توضح اماكن بيع الجوازات المزورة .. هل يعقل ان ابناء القبائل من اريتريا او زمبابوي او غيرها ؟؟.. والادهى ان هؤلاء حصلوا على احكام باسم سمو امير البلاد في الغاء جوازاتهم .. وحتي الان تماطل اللجنة المركزية لبعض الحالات ولا تنفذ الحكم باسم سمو الامير ومنهم ما له ١٥ سنة .. اعلم ان وزير الداخلية لا يقبل بالظلم .. نامل ان نقتدي باميرنا امير الانسانية وكلنا رجال صباح الاحمد بما فيهم البدون وان يرفعوا الظلم عن هذه الفئة .. الاخوان في السلك العسكري من بعد التحرير ما يصرفون لهم مستحقاتهم في نهاية الخدمة هذا ظلم من وراء ما يحصل حاليا ..الظلم ظلمات والكويت لها حوبة.. اناشد وزير الداخلية التدخل.

فيصل الدويسان: عندما لا يرد وزير الداخلية علي سؤال الاخ محمد طنا فهذا شي طبيعي لان اللجنة المركزية لمعالجة اوضاع المقيمين بغير صورة قانونية لا تتبع وزير الداخلية ونطلب من الحكومة ان توضح لنا من الوزير المعني .. هل يعقل انه على مدار ٥ سنوات لم تعرف الحكومة من الوزير المعني ولقد وجهت سؤالا الى الوزير محمد العبد الله ولم يجبني ايضا حتي الان.

الوزير محمدالعبد الله: اقدم الاعتذار الرسمي للاخ فيصل الدويسان لانه بالامس صار بيننا حديث جانبي واكدت له انني ارسلت الاجابة علي سؤاله وبعد ان رجعت الي مكتبي تبين ان السؤال وجه إلى الفتوي والتشريع تمهيدا للرد علي العضو فيصل الدويسان.

محمد طنا: إجابة وزير الداخلية علي تؤكد ان الاجابة علي السؤال تتطلب وقتا فيما يخص سؤالي عن الضباط الذين كانوا متواجدين في ذلك الوقت.

عبدالحميد دشتي: قضية البدون استفحلت ومن غير الطبيعي ولا المقبول معرفة تبعية جهاز معالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية .. ونريد كيفية استدعاء رئيس الجهاز السيد صالح الفضالة وهذا الامر لابد ان يحسمه مكتب المجلس.

عبدالحميد دشتي عن سؤاله لوزير التجارة عن هيئة الصناعة والقسائم الصناعية: الصناعيون يعيشون علي وهم وحتي الان لم تجهز اراض صناعية لهم .. الوزير انس الصالح جمع المجد من قطبيه فهو وزير للمالية ووزير للتجارة وعليه ان يحل هذه المشكلة الخاصة بالصناعيين .. الاخ الوزير يعلم ان هناك كفاءات لها الحق في تبوؤ منصب مدير هيئة الصناعة ونطالب الوزير انس الصالح بان يحقق في تعيينات فترة الريبة التي قام بها وزير التجارة السابق وان يقبل جميع التعيينات البراشوتية.

فيصل الدويسان عن سؤاله لوزير العدل بشان عدد القضايا وفقا لقانون الوحدة الوطنية: الغريب وفقا لاجابة الوزير يعقوب الصانع ان قضية واحدة فقط تم تطبيق القانون عليها في ظل كل ما يكتب في فضاء التواصل الاجتماعي وما يشهده من ضرب للنسيج الوطني.. هل القانون يطبق علي ناس دون ناس؟ .. لابد ان يطبق القانون علي الجميع وفقا لمسطرة واحدة .. ايضا هل يعقل ان جميع قضايا وزارة الاعلام ليس بها قضية واحدة تخالف قانون المرئي والمسموع بما فيها قضية صالح القلاب ؟.. حقا انها مقالة مسيئة .. قانون الوحدة الوطنية تم وادة للاسف ووضع في الثلاجة ويتم التحرك على قانون المرئي والمسموع.

المجلس ينتهي من بند الاسئلة وينتقل لمناقشة تعديلات قانون إنشاء هيئة الزراعة والثروة السمكية.

يوسف الزلزلة: هذا القانون بدأ بتقديمه الاخ نبيل الفضل هو انقاذ لوضع الحيازات الزراعية .. مع الاسف في الكويت هناك تعطيل للزراعة بالرغم من وجود هيئة زراعية لدينا منذ القدم.. والميزانيات الضخمة التي تقدر بالملايين لها..القانون الذين نحن بصدد مناقشته في بدايته كان يثلج الصدر ولقد قدمت تعديلات علي هذا القانون لتعيده إلى قوته.

عادل الخرافي: نؤيد عدم استعمال المزارع لغرض غير الذي خصصت من اجله وأومن ان تكون البنوك والحكومة من الداعمين الاكبر للامن الغذائي في البلد واتمنى من الاعضاء ان يكونوا اكثر واقعية في مخالفة المخالفين ومكافأة المجتهدين ..لدي ملاحظة علي هيئة الزراعة فيما يخص المنطقة الخضراء خلف المصانع واطالب بان تغطي جميع ارض المطار الفضاء بخضرة حتي نخفي سوء مطارنا

خليل الصالح: موضوع الزراعة طلع بريقة في عهد هذا المجلس فقد كان موضوعا «ماشي وساير «وما احد داري عنه .. الكل يعلم بان المزارع اصبحت جزء من المنتجعات والمخازن وغيرها بعيدا عن القصد المخصصه له .. تنفيع واضح جدا .. وصار بالبطاقة المدنية تاخذ حيازة زراعية .. فاعطوا الناس كلها ...للاسف ليس لدينا رقابة وانما فساد في فساد لابد ان يكون هناك حزم وعلي الوزير علي العمير ان يكون حازما في قضية الادارة لمرفق هيئة الزراعة .. حيث لم يتم احالة احد من المتورطين للنيابة العامة حتي الان بالرغم من توزيع ٢٠٨ حيازة في الوفرة بدون وجه حق ..اذا كنا فعلا ننشد الاصلاح بهذا المجلس علينا ان ننهي ملف هيئة الزراعة .. يا وزير النفط قط ملف هيئة الزراعة في النيابة العامة واقفك منه.

فيصل الدويسان: لو تم استخدام الجواخير والمزارع في القصد المخصص له لاصبح سعر الخروف لدينا في الكويت ١٦ دينارا ونصف .. واصبحنا دولة مصدرة للخضار والفاكهة .. اذا كان لدينا قضية تحويلات وايداعات فإنه اصبح حاليا لدينا قضية حيازات زراعية .. احدهم لا داعي لذكر اسمه يقول مثل ما عندهم شاليهات احنا عندنا جواخير .. هناك اسماء كبار متورطة في الحيازات والنائب نبيل الفضل قدم قانونا وعرف مكمن الفساد واراد ان يحاربه ولكن للاسف تم تشويه مقترحه لاجل اسماء كبار مالهم دخل بالزراعة .. نحن مؤتمنون والعيون تحدق بنا من كل حدب وصوب .. ويا وزير النفط اذا وصل لك تقرير مخالفات الهيئة افصح عنه.

سعدون حماد: شركة المطاحن انشئت لتوفير الاعلاف ولكنها حاليا .. تعمل في بيع الحديد.. للاسف شركة المطاحن تعمل لحساب تجار ومتنفذين .. حتي اصبحت اسعار الاعلاف تتخلف عن دول الخليج اربعة اضعاف واذا تريدون سحب الحيازات فلابد ان تسحب الشاليهات وايضا القسائم الصناعية ..ام انكم لا تقدرون علي اصحاب الشاليهات والقسائم الصناعية ؟ .. نحن مع المواطن البسيط الذي اخذ جاخورا او مزرعة .. والبعض في المجلس للاسف يدافع عن التجار ..ويا وزير النفط ما عندكم احد تعينونه مدير هيئة الزراعة ..اجيبلكم واحد.

نبيل الفضل: نحن قدمنا قانونا حق الزراعة وعليك ان تقدم لنا قانونا حق الشاليهات والقسائم الصناعية ..ما يصير تعطلون الاصلاح وهذه نظرية المنهزم.

سعدون حماد:اشكر النائب نبيل الفضل الذي اعترف بان هناك تجاوز من التجار والمتنفذين ولكن ما قدروا عليهم فقالوا نبدأ بالمواطن البسيط.

عدنان عبدالصمد: دعم الاعلاف يباع في السوق ومن يشتكون بانه ليس هناك زيادة دعم .. العلف ايضا يصدر لدول اخري .. ومن يقول عن القسائم الصناعية والشاليهات عليهم ان يبدؤوا بهولاء الكبار والمتنفذين ..ونحن ايدينا بايديهم .. احد